

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية دولية

بعنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر

تحية إشرافه البروفيسور:

محمد بن بوزيان

إعداد الطالبة :

كريمة قويدري

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	مصطفى طولي
مشرقا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	محمد بن بوزيان
مشرقا مساعدا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	يوسف صوار
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	عبد الناصر بوثلجة
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	محمد بن حميدة

السنة الجامعية: 2010-2011

شكر و عرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل و حسن تدبير لا يفوتنا أن ننوّه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، و نتقدم إليهم بالامتنان و الشكر على ما قد موه من معونة و نصح ، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا و تغذية إرادتنا و نذكر من هؤلاء :

الأستاذ صوار يوسف والأستاذ بن بوزيان محمد

على توجيهاتهما القيمة

أقول شكرا إلى كل من قدم لنا العون و النصح، وإلى من حفزنا على العمل ،
والحمد لله من قبل و من بعد ، فهو ولي التوفيق .

الإهداء

إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما

إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة

زوجي العزيز

إلى إخوتي

إلى صديقتي شيخ كريمة

وإلى كل الأصدقاء و الأصدقاء

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

موجز البحث

المقدمة العامة

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره و اتجاهاته

الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية و الحديثة

المبحث الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الرابع: محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و التعريف بالمتغيرات

المبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

الخاتمة العامة

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الملاحق

المراجع

الفهرس

المقدمة

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها. و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيكية (Solow-Swan) و نماذج النمو الداخلي .

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه ، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها. و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أ. الإشكالية:

انطلاقاً من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، و عليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كمايلي:

**ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال
الفترة(1991-2008) ؟**

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية.

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ماهي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟

ب. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تؤثر الواردات تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر الاستثمار المحلي تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الأثر الايجابي للواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لخصوصية الاقتصاد الوطني.

ت. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى

الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسّن الأداء الاقتصادي.

ث. أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- محاولة إضافة شيء جديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان.

ج. حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى ثمانية عشر عاما (1991-2008) نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في فترة التسعينات و خاصة في بداية الألفية الثالثة و صدور قوانين الاستثمار الفعلية في هذه الفترة.

ح. مبررات اختيار الموضوع:

- من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.
 - باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
 - الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

خ. الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1. الدراسة التي قام بها " زياد محمد أبو ليلي " و " زكية أحمد مشعل " (جوان 2007) بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن " و التي تهدف إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني و هذا خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن و كذلك و جود علاقة سببية متبادلة بين الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الواردات و الناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

2. الدراسة التي قام بها "Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz" (مارس 2011) بعنوان " Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan " و التي تهدف إلى قياس أثر الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1990-2008 ، و قد دلت النتائج على جود أثر إيجابي و معنوي للواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي و وجود علاقة سببية قوية من الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

3. الدراسة التي قام بها "Marouan Alaya" (مارس 2004) بعنوان " Investissement Direct Etranger et Croissance Economique " و التي تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973-2000، حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

4. في نفس الإطار توصل "رفيق نزاري " في الدراسة التي قام بها بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب" و ذلك خلال الفترة 1991-2005 ، و التي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على

النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا و هذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي و التي أثبتت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

5. الدراسة التي قام بها "Abdel Hameed M.Bashir" بعنوان " Foreign "Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries و التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس و تركيا و ذلك خلال الفترة 1975-1990 و قد دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي و يقود إلى النمو الاقتصادي ، و هذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر ، كما أن الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي .

د. منهجية و أدوات البحث:

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و بوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، و كذا تحليل و وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. كما تم استعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيج من بيانات و معلومات. و لإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغات الأجنبية و الاستعانة بالمجلات و الدوريات و البحوث المتخصصة الوطنية و الدولية و استخدام البيانات و الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، إضافة إلى استخدام أداة التحليل الإحصائي "MINITAB V.15".

ذ. صعوبات البحث:

إنّ الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النظري و هذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.

ر. تقسيمات البحث:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و مراحل تطوره و اتجاهاته.
- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، إذ تم في المبحث الأول تناول المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى نماذج النمو النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، أما المبحث الثالث فقد تضمن مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة و الدولة المصدرة له.
- الفصل الثالث: جاء هذا الفصل تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الفصل الرابع: و هو الجزء التطبيقي للدراسة جاء تحت عنوان محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و قد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته ، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و ذلك لاختبار و محاولة تأكيد أو نفي فرضية الدراسة.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الأول

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و مراحل تطوره و اتجاهات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. و في ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولاً: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه."¹
 "أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح .

في حين عرفه آخرون بأنه :عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية."²

"كما يعرف أيضا على أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة."³

¹ محمد محمد أحمد سليمان ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2009 ، ص 23 .

² موسى بودهان ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني ، 2006، ص 10.

³ مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001، ص115.

"يعرف كذلك على انه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها."¹

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنيبا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنيبا للبلد المستثمر فيه."²

"قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها."³

"أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا ."⁴

من التعريفات السابقة نستخلص أن: "الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في

¹ حسين عمر، الاستثمار والعمولة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2000 ، ص56.

² معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، 2009 ، ص 2.

³ علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 ، ص36 .

⁴ المرجع نفسه ، ص36 .

حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.¹

" أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية.²

" وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد.³

ثانيا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي :

"يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.⁴

"كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 13.

² حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص3.

³ محمد صالح الفريشي ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى، عمان ، الأوراق للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 15.

⁴ OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).¹

" أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيضة) وذلك مع نية تسييرها.²

يتضح من التعريفات السابقة أن: " المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.³

" كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.⁴

" كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10 % أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.⁵

" تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلاً تحدد نسبة الملكية بـ 100 % بينما النمسا وكندا تحدها بـ 50 % وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 % مثل أستراليا واليابان

¹ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص 4.

² بلال بوجعمة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007، ص 19.

³ حاتم القرنشواوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3.

⁴ أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، الجزائر، 2004، ص 159.

⁵ Michel Menry Bouhet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Educations, 2005, p 99.

وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 % أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%".¹

"ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10 % إلى 50 % من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100 %) أو يملكها ملكية مشتركة".²

ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه: " رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر".³

ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:⁴

I. رأس مال حقوق الملكية (Equity capital): ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

¹ فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2005، ص 24.

² طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3.

³ المرجع نفسه، ص 3.

⁴ Maitena duce , definition of foreign direct investment, a methodological note , banco de espana , final draft , july 31, 2003 ,page 5.

II. العوائد المعاد استثمارها (Reinvested earnings): وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة .

III. رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات (Other direct investment or company debit transaction): وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري و محدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي :

"يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ."¹

"حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا وإيجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي

¹أسامة كردي، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوري، 2001، ص 288.

تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.¹

"كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية. بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار."²

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

I. البيئة السياسية:³

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ان للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 29.

² بلال بوجعة، مرجع سابق، ص 87.

³ علي عباس، مرجع سابق، ص 175.

II. البيئة الاقتصادية :

"إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق."¹

"إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار."²

III. البيئة القانونية والتشريعية :³

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها .

IV. البيئة الإدارية:⁴

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية .

¹ حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سابق ، ص 5.

² علي عباس ، مرجع سابق، ص 176.

³ حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سابق، ص 5.

⁴ المرجع نفسه، ص 5.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيضة، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي

- التفسير الحديث

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية:

" لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط."¹

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيضة.

2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيضة.

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 55.

- 3- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .
- 4- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- 5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .¹
- "من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية ."²

ثانيا : نظرية عدم كمال الأسواق :

- "تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها."³
- "كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- 1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- 2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- 3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 32.

³ عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 ، ص 48.

4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛

6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛

7- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.¹

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية .

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب ."²

ثالثا : نظرية الميزة الاحتكارية :³

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات

¹ فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مرجع سابق ، ص 181 .

² عبد السلام ابو الفحف ، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص 398

³ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى، 2002 ، ص 49 .

المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية. و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان (هايمر) أول من وضّح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري .

و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة .

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي:

أولاً: نظرية توزيع المخاطر:¹

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة

¹ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007ص48.

القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض .

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها .

ثانيا :نظرية دورة حياة المنتج :

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص ."¹

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي:²

I- مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي : من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ، إلا أن

¹ فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق 2004 ، ص 182

² علي عباس ، مرجع سابق ، ص 165 - 168

عرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة .

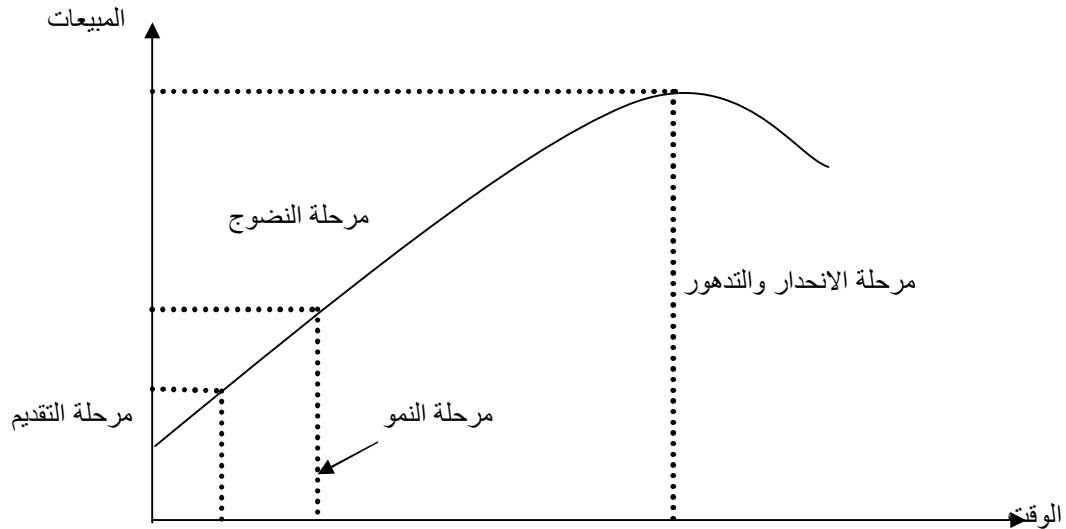
II- مرحلة النمو والتصدير : في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها .

III- مرحلة نضوج السلعة : في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها ، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهدداً إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيوداً لحماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات .

IV- مرحلة الانحدار والتدهور : في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا إستراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالإستراتيجية الهجومية" ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (1): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها



المصدر : علي عباس ، المرجع السابق ، ص 168 .

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور رايونود فيرنون (Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in U.S.A) في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال ، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة .

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي :

1. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
2. ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

ثالثا: النظرية الانتقائية لجون ديننج في الإنتاج الدولي :

" لقد قام ديننج Dunning بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية ."¹

"و قد قام ديننج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح ديننج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3. أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية ."²

"ويرى ديننج، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة

¹ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر شرقي عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى، 2002، ص53.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مصر، الدار الجامعية ، 2003 ، ص49- 50.

الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.¹

"ووفقا للنظرية الانتقائية ، فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع. فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع و زيادة الضرائب ماهي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم ، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج (Duning) إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق، تحركات المنافسين و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة ، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصال الخارجي."²

"بالرغم من محاولة هذه النظرية، إن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما أكد على ذلك بكلي (Bacli) عام 1982، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمرکز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثير فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة و كافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية."³

¹ عمر صقر، مرجع سابق، ص 50.

² رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر،

2007، مرجع سابق، ص 56.

³ المرجع نفسه، ص 57.

رابعاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) :¹

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية .

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلاً الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة .

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم التفاصيل .

¹ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007، مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و مراحل تطوره و اتجاهاته

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

أولاً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :

I. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:¹

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى .

II. الاستثمار الباحث عن الأسواق:²

"إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار

¹ حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 11.

إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

III. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

"يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج ."¹

"ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية ."²

IV. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:³

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

¹ حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 11.

² حسان خضر ، مرجع سابق ، ص 6.

³ المرجع نفسه، ص 6.

I. الاستثمار المشترك:¹

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً.

II. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

"تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها."²

"فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات **Multinational company**، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة **transnational** بدلا من **multinational** و كلمة **corporation** بدلا من **entreprise**، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول."³

"وقد عرّفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي (**foreign branch**) المملوك كلياً أو

¹ عبد السلام أو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، 2002، ص 364.

² فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2007، ص 188.

³ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر، 2008، ص 278.

جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (Host country) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة. ¹

"كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسياً لها. ²

و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي : ³

1. كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛
2. تنوع المنتجات ؛
3. الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
4. التفوق التكنولوجي؛
5. هيمنتها على الاقتصاد؛
6. قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛
7. قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛
8. القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة ؛
9. رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق، ص78.

² موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، 2008 ، ص 179 .

³ المرجع نفسه ، ص 179 .

المطلب الثاني : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته

قبل عرض اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر سنتطرق إلى المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها كالاتي:

أولا :مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:¹

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة، مما أثر في حجمه وهيكله، حيث ازدهر خلال الفترة الممتدة من 1800 إلى 1914 وقد أدت الظروف السائدة في تلك الفترة إلى تدفقه بشكل كبير وهذا راجع لعدة أسباب منها:

1. انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
2. توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
3. ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب ؛
4. حرية حركة رأس المال والتجارة؛
5. حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها و لذلك توجه $\frac{2}{3}$ من رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية وكان الاستثمار استثمارا خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

و تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين(1914- 1944) بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير و الدوافع وراء ذلك ترجع إلى:

1. ظروف الحرب والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
2. انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص؛

¹ منور أوسري، نذير عليان ، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر،2004، ص105.

3. تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي متركزا أساسا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض حيث شهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945-1989) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية.

وخلال فترة التسعينات حتى الآن فقد حدث تطور كبير في مصادر التمويل للدول النامية ، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق والجدول التالي يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1992-2000).

جدول رقم (1) : يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة 1992-2000 القيمة بالمليار دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التدفقات									
القيمة	155,8	220,4	223,7	261,2	311,2	342,6	334,9	264,5	295,8
التدفقات الرسمية									
القيمة	56,5	53,6	48	55,1	31,9	42,8	54,6	45,3	38,6
التدفقات الخاصة									
القيمة	99,3	166,8	175,7	206,1	279,3	299,8	280,3	219,2	257,2
الاستثمار الأجنبي المباشر									
القيمة	47,1	66,6	90	107	131,5	172,6	176,8	185,4	177
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	30,2	30,2	40,2	50	42,3	50,4	52,8	70,1	60,2
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	47,4	39,9	51,2	51,9	43,9	57,6	63	84,6	69,2
التمويل بالسندات									
القيمة	11,1	36,6	38,2	30,8	62,5	49	40,9	25,4	30,3
تدفقات الأسهم									
القيمة	14,1	51	35,2	36,1	49,2	30,2	15,6	34,5	47,9
تدفقات المحفظة (الأسهم و السندات)									
القيمة	25,2	87,6	73,4	66,9	111,7	79,2	56,5	59,9	78
نسبة تدفقات الأسهم و السندات إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	16,2	39,7	32,8	25,6	35,9	23,1	16,9	22,6	26,4
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	25,4	52,5	41,8	32,5	40	26,4	20,2	27,3	30,4
أخرى*									
النسبة	37	12,6	12,3	32,2	36,1	48	47	26,1	

*تتضمن الديون والقروض البنكية والصور الأخرى من التدفقات الخاصة غير المذكورة.

المصدر : منور أوسري ، نذير عليان ، مرجع سابق ، ص 106.

لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 24.3 مليار دولار عام 1990 إلى 185.4 مليار دولار عام 1999 أي بمعدل نمو قدره 663 % ومثل ما نسبته 70.1 % من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 1999 ، بعد أن كانت نسبته 24.5 % فقط عام 1990 وذلك كما هو مبين في جدول رقم (1) ، أما نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 57.5 % عام 1991 وانخفضت في عامي 1992 و 1993 ، حيث بلغت 39.9 عام 1993 وذلك نتيجة حالة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة المصدر لهذه الاستثمارات إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى وبلغت 84.6 % عام 1999 ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية، هذا وقد تراجعت هذه النسبة إلى 69.2 % في عام 2000.

إن هذه التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى عدة عوامل منها:

1. قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي و تمت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
2. أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
3. اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات.

ثانياً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

"لقد عرفت الدول المتقدمة سيطرتها على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 2000 كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 80 %، أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية ويرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة من طرف هذه الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية".¹

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ، 2003 ، ص 248.

"كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة من 396 مليار دولار في عام 2004 إلى 542 مليار دولار في عام 2005 (جدول رقم 02)، أي بزيادة نسبتها 36%، هذا وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من 275 مليار دولار في عام 2004 إلى 334 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة ملحوظة بنسبة 21% ويعكس ذلك عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي بوجه عام والاقتصاديات النامية بوجه خاص وقد شكلت الصين وهونج كونج وسنغافورة والمكسيك والبرازيل أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي إليها من بين الدول النامية، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام 2005 نحو 161.5 مليار دولار وما نسبته 17.6% من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، أمّا من جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الدول الخمس إلى الخارج فقد بلغت حوالي 58.1 مليار دولار وما نسبته 7.5% من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولة التصنيع والتجارة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها نمواً ملموساً في عام 2005 بلغ حوالي 74% عام 2004 لتصل إلى 37.7 مليار دولار مقابل 21.6 مليار دولار في عام 2004. وبذلك ارتفع نصيب الدول العربية من نحو 3% من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في عام 2004 إلى 4.1% عام 2005.

وفي جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية إلى الخارج، فقد نمت بأكثر من الضعف في عام 2005 لتصل إلى 15.2 مليار دولار مقابل 6.7 مليار دولار في عام 2004، كما ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية إلى الخارج إلى حوالي 2% من إجمالي العالم في عام 2005.¹

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 10.

الجدول رقم (2): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنة 2003 و 2004

و 2005 بالمليون دولار

الدول	التدفقات إلى الداخل			التدفقات إلى الخارج			الحصة للعالم عام 2005 (%)
	2003	2004	2005	2003	2004	2005	
الدول المتقدمة	358,539	396,145	542,312	514,806	686,262	646,206	82,98
الدول النامية منها :	175,138	275,032	334,285	35,566	112,833	117,463	15,08
الصين	53,505	60,63	72,406	152-	1805	11,306	1,45
هونغ كونج	13,624	34,032	35,897	5,492	45,716	32,56	4,18
سنغافورة	10,376	14,82	20,083	3,143	8,512	5,56	0,71
المكسيك	14,184	18,674	18,055	1,253	4,432	6,171	0,79
البرازيل	10,144	18,146	15,066	249	9,807	2,517	0,32
الدول العربية	15,682	21,615	37,65	2,263-	6,731	15,227	1,96
الإمارات	4,256	8,359	12	991	1,007	6,661	0,86
مصر	237	2,157	5,376	21	159	92	0,01
السعودية	778	1,942	4,628	83	709	1183	0,15
المغرب	2,429	1,07	2,933	20	32	174	0,02
لبنان	2,86	1,899	2,573	611	827	715	0,09
السودان	1,349	1,511	2,305	-	-	-	-
دول أخرى *	24,192	39,577	39,679	10,731	13,973	15,056	1,93
العالم	557,869	710,755	916,277	561,104	813,068	778,725	100

*تشمل رابطة الدول المستقلة ودول جنوب شرق أوروبا

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم ، 2006 ، ص24.

"كما قدر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية 379.1 مليار دولار في عام 2006 (جدول رقم 3)، أي بزيادة نسبتها 20.6% ويعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمر الأجنبي في الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده غالبية الدول النامية و تحتل مجموعة دول آسيا وأوقيانوسيا المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو 220.9 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 177.7 مليار دولار في عام 2005 ، أي بزيادة نسبتها 24.3% ولا زالت

الصين وهونغ كونج وسنغافورة وتركيا والهند وتايلندا تشكل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة.¹

جدول رقم (3): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2004-2006) بالمليار دولار

التدفقات إلى الداخل					الدول
نسبة التغير عام 2007 (%)	نسبة التغير عام 2006 (%)	2006	2005	2004	
100	38,1	1305,9	945,8	742,1	العالم
65,7	45,3	857,5	590,3	418,9	الدول المتقدمة جنوب-شرق أوروبا
5,3	68,3	69,3	41,2	40,3	الدول النامية
29	20,6	379,1	314,3	283	آسيا و أوقيانوسيا
16,7	24,3	220,9	177,7	153	أمريكا اللاتينية
6,4	10,9	83,8	75,5	94,3	الدول العربية
4,8	36,2	62,4	45,8	24,7	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص 10 .

"وتأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي في المرتبة الثانية حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 83.8 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 75.5 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة نسبتها 10.9 % وتعتبر البرازيل والمكسيك وتشيلي أكثر دول هذه المجموعة استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر و يلي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 62.4 مليار دولار في عام 2006 مقابل 45.8 مليار دولار في عام 2005 ، أي بزيادة نسبتها 36.2 %، غير ان نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي في مستوى 4.8 % في عامي 2005 و 2006 ، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في عام 2007 مبلغ 75 مليار دولار، أما القارة الإفريقية فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وبلغ مجموع ما تلقتة في عام 2006 نحو 12 مليار دولار مما يشكل نسبة انخفاض بحوالي 21 % من مستوى عام 2005 ولقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتين هما نيجيريا وغينيا الإستوائية وبالنسبة لاقتصاديات السوق الناشئة الأخرى فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة نحو

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص 10 .

69.3 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 41.2 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 68.3%.¹

" أما فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية وحجمها مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فلا يوجد مصادر توفر بيانات دقيقة حول هذه المؤشرات فقد بدأت حديثاً بعض الجهات الدولية برصد ومتابعة الاستثمارات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط و وفقاً للبيانات الصادرة عن الأونكتاد 2008 بلغت الاستثمارات العربية البينية في عام 2007 مبلغ 7.2 مليار دولار مقابل مبلغ 5.9 مليار دولار في عام 2005 وتشير هذه الأرقام إلى أن الاستثمارات العربية مازالت أقل من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية البينية ما نسبته 10% من حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية ."²

¹ عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، 17-18 نوفمبر، دمشق ، 2008 ، ص 05 .

² المرجع نفسه، ص 06.

خاتمة الفصل الأول

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني

يعتمد الإطار النظري لتقدير العلاقات القياسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إمّا على النموذج التقليدي الحديث (Neo-Classical Model) أو على نموذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Model)، حيث يعتبر النموذج التقليدي الحديث أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لزيادة حجم الاستثمار في الدولة المضيفة ومن ثم زيادة كفاءته، كما أن الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال هارود-دومار، وقد ركز هذا الفكر على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي، إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، أما نموذج النمو الداخلي فإنه يعبر عن النمو كدالة في التقدم التكنولوجي كما أنه يشير إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاقتصاد المضيف من خلال دوره في نقل التكنولوجيا والمعرفة وسوف نتعرض لهذه الآثار بالتفصيل في هذا الفصل الذي قسمناه إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة.
- المبحث الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو و التنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين و لهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية، و المقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب الأول النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو:

"لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة."¹

"كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني مايلي:

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني . وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي ."²

ومما سبق يمكن القول أن:³

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

2. "أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا

¹ Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 ,P113.

² محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية" ، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 ، ص 51.

³ المرجع نفسه، ص51.

ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.¹
ومما سبق يمكن القول أن:²

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم
3. "إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً."³

"هكذا فإنه لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي"⁴:

- 1- **الموارد الطبيعية:** يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن والمياه، وضوء الشمس.
- 2- **رأس المال:** ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.
- 3- **اليد العاملة:** تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.
- 4- **التقنية:** وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

ثانياً مقاييس النمو الاقتصادي

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2000، ص12.

² المرجع نفسه، ص12.

³ المرجع نفسه، ص13.

⁴ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص34.

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي :

I : المعدلات النقدية للنمو :

"يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم، و نسب التحويل بين مختلف العملات ، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ، و يتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي"¹:

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية :

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك باستخدام العملات المحلية، و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة .

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة :

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم ، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار ، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية :

¹ محمد مدحت مصطفى ، سهر عبد الظاهر احمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، الإشعاع الفنية ، 1999 ، ص 118.

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية ، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحوّل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم .

II : المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: ¹

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالنمو السكاني ، و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني ، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ.

III مقارنة القوة الشرائية: ²

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة .

المطلب الثاني : تعريف التنمية وقياسها

¹ محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص119.

² المرجع نفسه، ص120.

أولاً: تعريف التنمية

"يعرف الجغرافي Sylvie Brunel التنمية على أنها قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية."¹

"كما تعرف التنمية كذلك بأنها كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل، مستخدماً كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات خبرات متاحة."²

هذا وقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي."³

"من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم."⁴

"هكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، حيث التجارب في الواقع والوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل فقط جزءاً من التغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية. كما أنه من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فمثلاً بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب 6% في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة واستمرت فئات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتجّعت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين

¹ Pierre Dallence , luc lecru, croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de seuil, 1999, p152.

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التنمية-اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص11.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 55.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003،ص20.

يعيشون تحت خط الفقر، في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، فقد استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد الحالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية ، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي من رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 73 سنة وهو قريب من معدل الدول المتقدمة (74 سنة) كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة والكتابة إلى 78% من السكان.¹

ثانيا: قياس التنمية

" نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ، بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990 ، وهو يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد ، و المستوى التعليمي ، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور و الإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة ، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس.²

"أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في مؤشر الفقر التنموي الذي يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997، ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلالات و النقائص في نفس مكونات أو عناصر التنمية، حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة و مستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما.³

المبحث الثاني : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

¹ علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 02، الجزائر، 2003، ص103.

² صدر الدين صوا ليلي، مرجع سابق، ص60.

³ نصيب رحم، ظاهرة الفقر و آثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجحت، العدد 04، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2005، ص 192.

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو و نماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوق نتعرض لكل منهما فيمايلي :

المطلب الأول : نماذج النمو النيوكلاسيكية

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود-دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956: "A contribution to the theory of economic growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود و دومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي .

أولا نموذج هارود-دومار :

"لقد حاول كل من هارود و دومار (Harrod-Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي و عناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن:"¹

"الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save MPS) ورمزها ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) وكذلك معامل رأس المال /الناتج (capital output ratio) ورمزها (K/ Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:"²

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s \dots \dots \dots (1)$$

¹رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر- المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008، ص 79.

²مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 75.

حيث أن (s) هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S=I$

وبذلك فإن: $i=I/Y \dots \dots \dots (2)$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغيير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج (Incremental Capital Output Ratio) يساوي (k) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y} \dots \dots \dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1/Y}{K} \dots \dots \dots (6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن:

g : تمثل معدل نمو الناتج

s : معدل الادخار

k : المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

"كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن":¹

$$I = I_f + I_d \dots \dots \dots (7)$$

¹ رفیق نزاری ، مرجع سابق ، ص 80.

حيث أن :

I_d : الاستثمار المحلي

I_f : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(I_d + I_f) / Y}{K} \dots \dots \dots (8)$$

$$g = \frac{\frac{I_d}{y} + \frac{I_f}{y}}{K} \dots \dots \dots (9)$$

$$g = \frac{S + \frac{I_f}{Y}}{K} \dots \dots \dots (10)$$

"من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظراً لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها."¹

ثانياً : نموذج سولو

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً حتمياً بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي."²

"وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) و مردودية العمل (A)، حيث بجوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة ، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y(t) = F((K(t) , A(t)L(t)) \dots \dots \dots (11).$$

¹ المرجع نفسه، ص 80.

² رفیق نزاری ، مرجع سابق ، ص 81.

حيث : t تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني ، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة ، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ، ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة ، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية .¹

"ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي ، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف".²

"وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج ، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تتوول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتتوول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالآتي:³

$$\lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty; \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0 \dots \dots (12)$$

" ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt = nL(t)$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:⁴

¹ صدر الدين صواليبي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006، ص40.

² المرجع نفسه، ص 41.

³ المرجع نفسه، ص 41..

⁴ صدر الدين صواليبي، مرجع سابق ، ص 42.

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t) \dots \dots \dots (13)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث :

$$sf[K^*] = (n + \lambda)K^* \dots \dots \dots (14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت ، أي أن $dk(t)/dt = 0$.

المطلب الثاني : نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي¹ ."

أولاً : نموذج رومر²

تمكن رومر (Romer 1986) من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنياً في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير dA_I/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال ، ومنه دالة الإنتاج هي :

$$Y_i = F(k_i, KL_i) \dots \dots \dots (15)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة ، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية . إذا كانت كل من K و L_i ثابتة ، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i ، فإن دالة الإنتاج

¹ مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص 78.

² صدر الدين صواليبي، مرجع سابق ، ص 50.

متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K وبالتالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال ، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص :

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(16).$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع $y_i = Y_i/L_i$, $k_i = K_i/L_i$, $k = K/L$ ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و k_i/k الناتج المتوسط هو :

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L وبتعويض $k_i = k$ نتحصل على :

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L ، وهو غير مرتبط بـ k ، وعليه فإن

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(18)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

$$da/dt = w + ra - c - na \dots\dots\dots(19)$$

حيث w : تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد ، r تمثل مردودية الأصل

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني ، يعطى بالعلاقة التالية :

$$r = p - \frac{u''(c).c}{u'(c)} (\dot{c}/c) \dots\dots\dots(20)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots\dots\dots(21)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ، وبالاتعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كمايلي:

$$(\dot{c}/c) = (1/\theta)(r - \rho) \dots \dots \dots (22)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المراكز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (23)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (24)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن: $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire) ، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المرودية الخاصة لرأس المال تساوي المرودية الاجتماعية .

ثانيا: نموذج Robelo¹

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج ، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم ، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A \cdot (vK)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (25)$$

$$\dot{H} + \delta H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^n \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-n} \dots \dots \dots (26)$$

¹صدر الدين صوابلي ، مرجع سابق ، ص 53.

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي) ، و $A, B > 0$ هما عاملان تكنولوجيان ، وكل من α و n يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع ، وهي محصورة بين 0 و 1 ، وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع ، وبافتراض أن $n < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي .

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H ، وهكذا يصبح النموذج مصدر لنمو داخلي ، وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة و H, K, C و Y تنمو بنفس المعدل g^* ، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي ، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta)$$

في هذا النموذج الحد $\delta - \alpha \cdot (vK / uH)^{-(1-\alpha)}$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r .

إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{n}{1-n}\right) \cdot \left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \cdot \left(\frac{u}{1-u}\right) \dots \dots \dots (28)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج.

المبحث الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيفة

"هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

1. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.

2. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.¹

4. "تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها."²

و لإبراز تطور حجم العمالة في الشركات متعددة الجنسيات نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات (1985-1998)

¹ حسان خضر، مرجع سابق، ص 11.

² حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 07.

1998		1985		
%	ملايين	%	ملايين	
	50		43	- المؤسسات الأم
	17		15	- فروع الدول المتقدمة
78	67	89	58	- مجموع الدول المتقدمة
22	19	11	7	- فروع الدول النامية
100	86	100	65	المجموع العام

Source : CLAUDE Pottier, les multinationales et la mise en concurrence des salaires, France, Edition l'Harmattan, 2003 ,p72.

من خلال الجدول يتبين أن حجم العمالة قد ارتفع بمقدار 12 مليون عامل في الدول النامية مقابل 09 ملايين في الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة بين 1985-1998، وأن حجم العمالة في الدول النامية قد تضاعف خلال الفترة، حيث انتقل من 11% إلى 1985 إلى 22% سنة 1998.

5. "إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية ، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية .

6. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

7. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.¹

فيما يلي بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية:

¹ حسين عبد المطلب الاسرج ، مرجع سابق ، ص 6 .

الجدول رقم(05): إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول

النامية.

الآثار الثانوية	الآثار الأولية	أسباب وعوامل تساعد على تحقيق المنافع	المنافع
<p>- تحسين المقدرة والنمو الاقتصادي والسياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية وانخفاض الاسعار وزيادة الصادرات وتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتنمية او خلق هوية مستقلة للدول المضيفة بين الدول</p>	<p>- تحسين متوقع بميزان المدفوعات وزيادة في المتحصلات من النقل الأجنبي</p>	<p>- بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة - استغلال الموارد المحلية - فتح أسواق جديدة للتصدير</p>	<p>1- زيادة تدفق رؤوس الأموال والأثر على ميزان المدفوعات</p>
<p>تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة نتيجة : - زيادات حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال. - تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طريق الإنتاج والإدارة أو قيام هذه الشركات بتقليد الشركات متعددة الجنسيات .</p>	<p>- احتمال خروج بعض (أو عدد قليل جدا) من الشركات الوطنية.</p>	<p>- استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات والموارد الخام . - بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية وهذا يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق</p>	<p>2- تنمية الناتج القومي</p>
<p>- تنمية المهارات والمعرفة الحالية - إدخال أنواع جديدة من المهارات والمعرف في شتى ميادين النشاط الاقتصادي . - اكتساب مهارات ومعارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات (الفنية والإدارية) - تدعيم وتنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. - تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة.</p>	<p>الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى) هذا بالإضافة إلى استمرارية التحديث و التطوير التكنولوجي لهذه الدول.</p>	<p>تقييد برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية) حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة وبرامج التنمية في وطنها الأم) - إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات .</p>	<p>3- نقل التكنولوجيا</p>

المصدر : عبد السلام أبو قحف ، إدارة الأعمال الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص، 67 - 68.

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

- تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:¹
1. استثمار الأموال عند معدل عائد اعلي من الاستثمار البديل المحلي.
 2. احتكار التكنولوجيا .
 3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : على مستوى الدولة المضيفة

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر ، الا انه يواجه بالعديد من الانتقادات والتي نذكر منها التالي².

1. غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي ، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج ، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.

2. قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd Out) في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على (Crowd In) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود

¹ زياد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن ، 2003، ص 16 .

² معاوية احمد حسين، مرجع سابق ، ص،ص 22-23 .

أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل ، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة .

3. يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناجحة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة .

4. يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة .

5. قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير

في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم .

6. تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن اجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة .

7. هناك انتقادا آخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة ، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية ، مثل صناعات الكيماوية ، المنسوجات ، الصلب ، الاسمنت والسيراميك .

ثانيا : على مستوى الدولة المصدرة¹

- تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي :
- 1- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- 2- تصدير فرص العمل.
- 3- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

¹ زياد محمد عرفات أبو ليلي، مرجع سابق، ص 17.

خاتمة الفصل الثاني

لقد اختلفت الدراسات التجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديين بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت وجهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين، و قد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو و نماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات. فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة و المصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين للمهارات و الخبرات.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال، وإلى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي. إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر .

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر

I. قانون الاستثمار رقم 63 - 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963*:

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار¹". كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.²

II. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966**:

"لقد اهتمت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب ، عرفت

* قانون رقم 63 _ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63 .

¹ عبد الرحيم شبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009 ، ص 4 .

² محيوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 ، 2007 ، ص 64.

** قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180 .

منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.¹

III. قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 *

"بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميذا لاسيما في مجال المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع. و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات.²

IV. قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

لقد أتم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات . لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل

¹ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 64 .

* قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .

² عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 05 .

³ المرجع نفسه، ص 06.

الأطراف . فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب .

V. قانون النقد و القرض 1990*:

"يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيًا يعكس اعترافًا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي."¹ وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر . كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها ، بموجب القانون ، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز . ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة و صريحًا . ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.²

* قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

¹ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 196 .

² عبد الرحيم شبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 06 .

VI. قانون سنة 1993* :

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرًا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص ، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين ، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب . فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، في إطار تسوية التزايدات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار."¹

VII. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001** :

"لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات

* المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 .

¹ عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 07 .

**الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .

الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب .

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.¹

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية² :

1. المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار .
2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 ، وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع .
3. إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين .
4. صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق. و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد والخدمات التي تقدمها .

¹ عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 07.

² صالح مفتاح، دلال بن بعمينة، مرجع سابق، ص 117.

الجدول رقم (06): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي.

الخدمات	الهيئات	الشبايك
إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الاستقبال للتوجيه
تسليم شهادة عدم أسقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	السجل التجاري
الإعلام حول التنظيم الجمركي	مديرية الجمارك	الجمارك
مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات	مديرية الضرائب	الضرائب
إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	العقار
مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء	مديرية العمران	العمران
تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل	مديرية التشغيل	وزارة العمل
تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة	مديرية الضرائب	حصيلة الضرائب
تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات	مديرية الخزينة	حصيلة الخزينة
المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار	المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية

Source : ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger, 2004.

ثانيا : الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

" يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون."¹

I- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

"لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكّنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا ، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي .

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90- 10) والمرسوم التشريعي رقم (93- 12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:²

1. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم ، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي .

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة

¹ عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، 2006، ص 255.

² المرجع نفسه، ص 255-256.

(SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات .

2. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار :

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

ومنه تقرر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :

"لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأمين وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

4. ضمان حرية التمويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداحيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 : "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس

المال الأصلي المستثمر "كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين (60) يوما .

5. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة :

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي .

فالجزائر وإيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات ، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي :

1-5 الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار¹

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحذب ، ونذكر منها ما يلي :

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي .²

2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .³

3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .⁴

2-5 الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار :⁵

إن الجزائر إيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي:

¹ موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الجزائر ، دار الملكية ، 2000 ، ص 18 .

² المرسوم الرئاسي رقم 90 - 420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم 1991/ 06 .

³ المرسوم الرئاسي رقم 95 - 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 1995/ 59 .

⁴ الأمر رقم 95 - 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 1995/07 .

⁵ موسى بودهان ، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 84 .

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.¹
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع إيطاليا.²
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا.³
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا.⁴

II- الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:⁵

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص) ، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

1. النظام العام للحوافز :

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المحفوظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 90 -319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990

² المرسوم الرئاسي رقم 91 -346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991

³ المرسوم الرئاسي رقم 94 -01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما ، الجريدة الرسمية رقم 01 / 1994

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 95 -88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المملكة الإسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 23 / 1995

⁵ محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 320.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. نظام الاستثناءات :

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي :

1-2 - في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

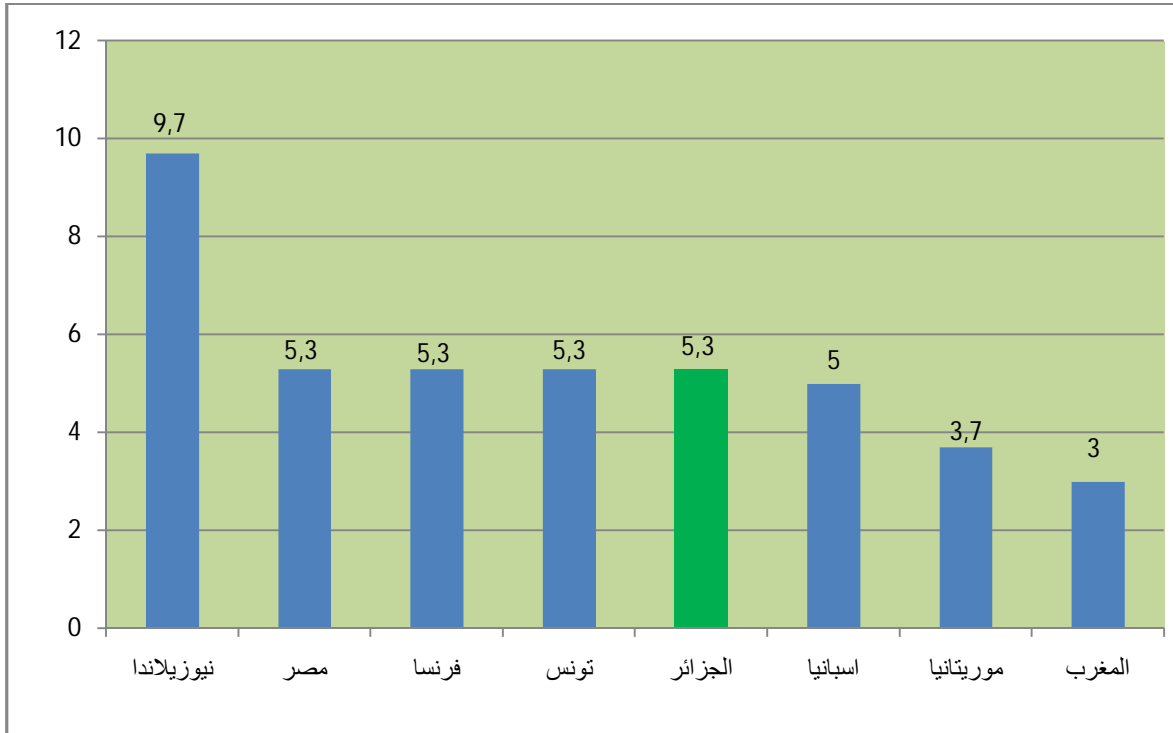
2-2 - في مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية :

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني .

- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

- منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

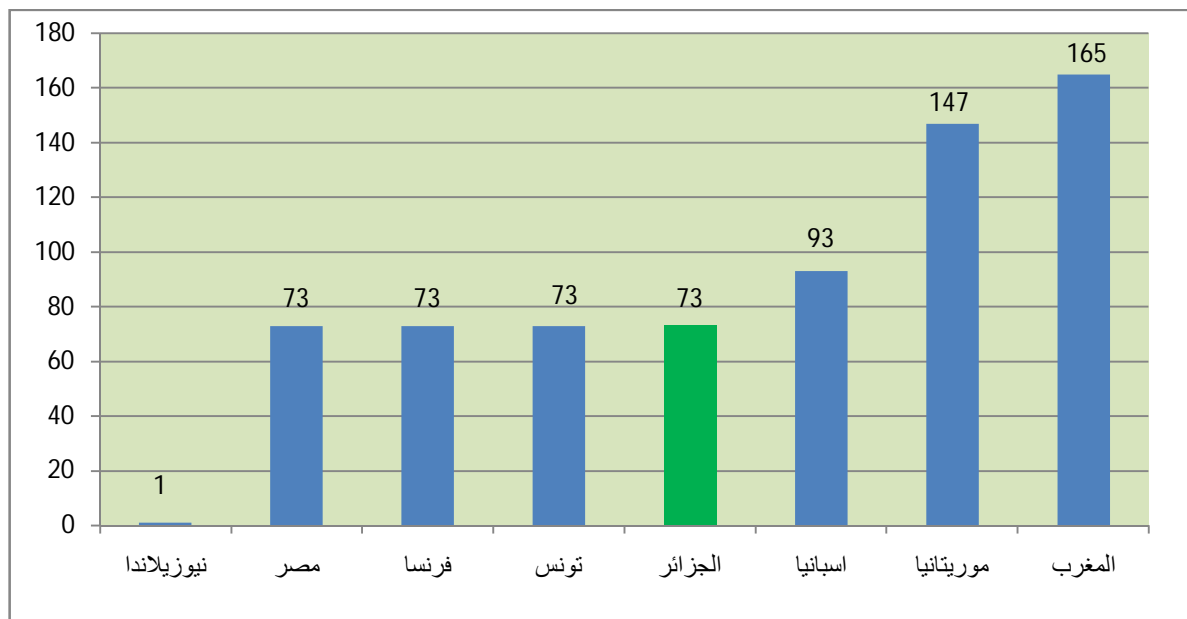
الشكل رقم (02): مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.



Source : www.doingbusiness.org/doingbusinessinAlgeria20.

أما الرسم الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول

الشكل رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول



Source : www.doingbusiness.org/doingbusinessinAlgeria20.

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي

والقطاعي

أولا : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

"تمتيز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم² تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم²، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم.¹"

"بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.²"، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990 – 2008) .

الجدول رقم(07): بوضوح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990 – 2008)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	80	30	*	*	25	270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	634	882	1081	1795	1662	2646

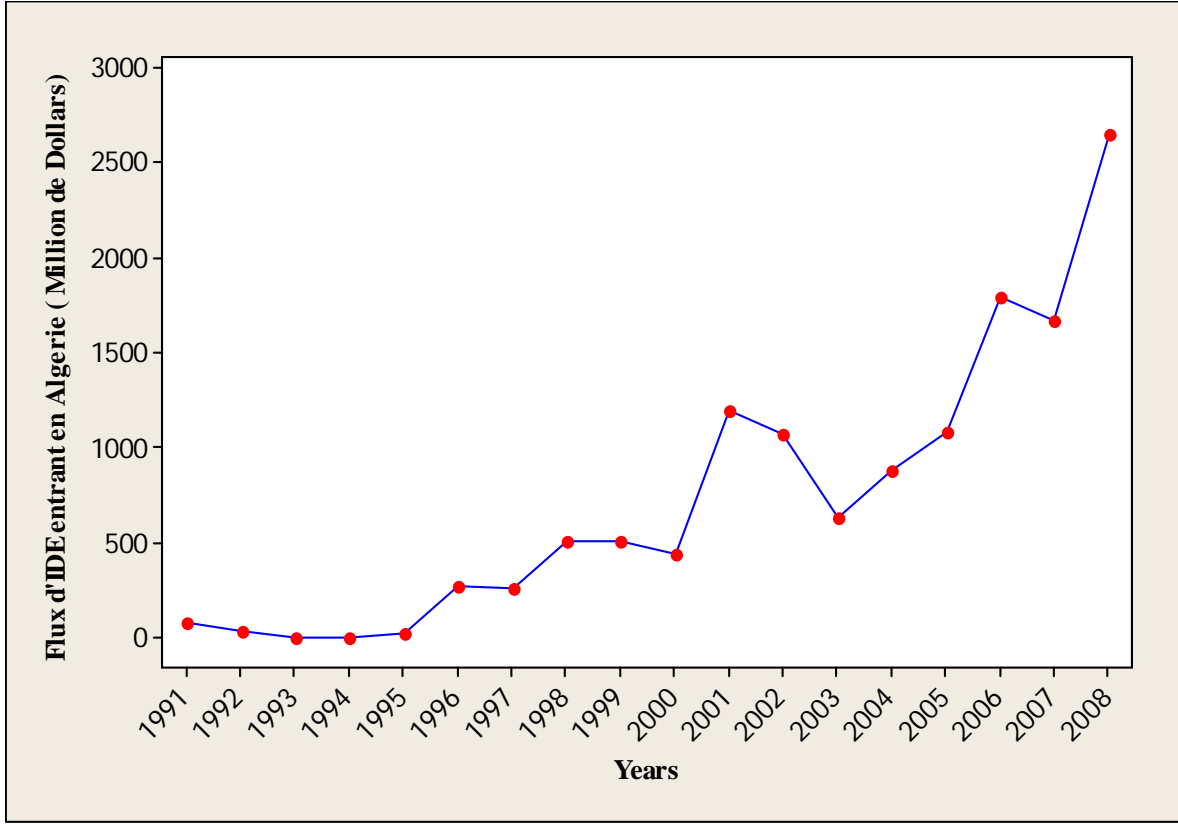
*: لا توجد معطيات .

Source : -www.unctad.org/fdistatistics,world investment report 2009.
- www.unctad.org/annextables.

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 5 .

² علي همالي، فطيمة حفيظ ، مرجع سابق، ص 396 .

الشكل رقم (04): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2008)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق و باستخدام برنامج Minitab V.15.

"لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990-2008) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي."¹

¹ ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص 59.

"أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة."¹

"أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات."²

ثانيا : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2001).

¹ ناخي بن حسين، مرجع سابق، ص 60.

² طالبي محمد، مرجع سابق، ص 326.

الجدول رقم (08): يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال
الفترة (1998 - 2001)

الوحدة ألف دولار

السنة / البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	906806	906806
مصر	51	03	100	362992	363146
فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
هولندا	2812	623	1308	71944	76687
انجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : CNUCED examen de la politique de l'investissement en Algérie , nations unies, Genève, 2004 ,P12.

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (08) يتضح ما يلي:

"تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر ، وذلك بأزيد من 906 مليون دولار خلال الفترة 1998 - 2001 وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة: Petro Fac Resource International Inc إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات « Pfizer » الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة".¹

¹ محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، الجزائر، 2006، ص289.

"في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي وهي فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي « Repsol » و « Cepsa » الاسبانيتين و « Agip » و « Sayram » و « Eniv » الايطاليتين و شركة « ELF/TotalFina » الفرنسية ، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة « Danone » إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخبز ، الكيمياء ، الصيدلة ، التعدين .وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما : دخول شركة « Henkel » الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات « ENAD » بالإضافة إلى مجموعة « Messer » الألمانية المختصة في الغازات الصناعية."¹

"أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر ، البحرين ، الكويت ، الأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخليوي، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات هذا وقد مثلت الاستثمارات المصرية خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو، كما قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2005 ما قيمته 247 مليون أورو ، وبالتالي فان هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة"²، والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2005.

الجدول رقم (09) : يوضح الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة

(2005-1995)

الوحدة مليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم الاستثمار	3,5	-	-	122	85,5	347,5	350	54,6	80,4	263,3	260,6

المصدر: رفيع نزاري، مرجع سابق، ص129.

¹ محمد قويدري، مرجع سابق، ص289.

² رفيع نزاري، مرجع سابق، ص129.

"يتضح من الجدول أعلاه أن مجموع المبلغ خلال الفترة 1995-2005 بلغ 1567,6 مليون دولار ويعتبر عامي 2000 و2001 الأحسن."¹

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

"إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب1,5 مليون كم² غير مستغل في معظمه.

كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة و قدرات إنتاجية كبيرة ، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات و الذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي ، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات أجنبية ، تعمل في نشاطات الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج ، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد ، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات ، الصيانة ، و الهندسة .

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات و الذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 افريل 2005 و هو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع ."² وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

¹ رفيق نزاري، مرجع سابق، ص129.

² دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 44.

الجدول رقم (10): يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

الوحدة : مليون دينار جزائري

المبلغ المقدر	عدد المشاريع	القطاع
9835	17	الفلاحة
105634	259	الصناعة
10254	41	البناء و الأشغال العمومية
8833	16	السياحة
146879	86	الخدمات
550	03	الصحة
1293	18	التجارة
283278	440	المجموع

المصدر : محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 290 .

استنادا إلى الجدول رقم (10) يتضح مايلي:

"تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاعي الصناعة و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة ، و التي يبلغ نسبتها 59% و 20% في كل قطاع على التوالي ، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 37% أما في قطاع الخدمات فتقارب 52%، إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية ، خاصة في قطاع المحروقات ، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999 ، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء "صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار ، و الشركات الأمريكية "فايزر ، و باكستار ، و ليلي" بمبلغ 100 مليون دولار.¹

"لم تحض قطاعات الزراعة و الأشغال العمومية ، و الصحة ، و التجارة بالمستويات المرغوبة ، رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ، رغم

¹محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 290 .

سلسلة الإصلاحات و التحفيزات الممنوحة للقطاع، في حين لم يستقطب قطاع البناء و الأشغال العمومية سوى 41 مشروعا ، بما نسبته 9% من عدد المشروعات المقررة ، إن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنظر إلى التوجه الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي و اشراكه في ترقية الهياكل القاعدية ، و المساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر .¹ أما خلال الفترة (2002-2009) فقد كان توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كالآتي:

الجدول رقم (11) :يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2009

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	10	1,44%	2021	0,12%
البناء والأشغال العمومية	99	14,27%	472163	27,96%
الصناعة	387	55,76%	889532	52,67%
الصحة	4	0,57%	5982	0,34%
السياحة	15	2,16%	26216	1,55%
الخدمات	179	25,80%	293070	17,36%
المجموع	694	100%	1688985	100%

source : www .andi.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، و التي تبلغ نسبتها 55,76% و 14,27% و 25,80% في كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52,67% ، أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27,96%، أما في قطاع الخدمات 17,36%، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها. فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ،

¹محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 290.

في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا ، بما نسبته 1,55 % من المبالغ المالية المقررة.

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

"من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات ."¹

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

أولا : المؤشرات الاقتصادية الكلية

I- معدل النمو:²

"لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات (1990) معدلات سلبية، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6.9 % و وصل سنتي 2004 و 2005 إلى حدود 5.3 % ، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 2.7 % ، ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20 %) مما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7 % خلال السنوات العشر المقبلة .

II- التضخم:³

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية ، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا ، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و 1991 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 % سنويا ، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39 %

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 64 .

² المرجع نفسه ، ص 64 .

³ المرجع نفسه ، ص 64 .

وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك ، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار ، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15 % سنة 1996 وإلى 6 % سنة 1997 ، وتقلص في خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 6 % سنة 2000 ، و 1.64 % سنة 2005 و 2.70 % سنة 2007 ، ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة وهو ما يمكن اعتباره عاملا إيجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي .

III- التوازن الخارجي: ¹

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي ، فبعدها كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 50 شهرا استيراد في نهاية سنة 2007 ، أي بأكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى اقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007 ، بعدما ما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994، والجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و2004.

الجدول رقم (12): يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين

2004 و2000

المؤشرات	الشغل	البطالة %	الفقر %	التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	الديون الخارجية بالمليار دولار	الناتج الخام بالمليار دولار
سنة 2000	22215	8,28	1,12	3	9,7	1,25	7,54
سنة 2004	717000	7,17	8,6	6,3	6,9	4,21	6,84

المصدر : مولود حشمان، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة الجزائر، ص 5.

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 64 .

استنادا إلى الجدول أعلاه يلاحظ مايلي:¹

لقد شهدت الجزائر في نهاية سنة 2004 تقدما في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. حيث سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة حيث بلغت 717000 منصب شغل سنة 2004، وتقليص الفقر إلى نسبة 6,8 % سنة 2004 حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا

كما قد سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابيا حيث قدر 6,9 مليار دولار ، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة منذ سنة 2000 ، أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,4 مليار دولار ، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض. أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول أعلاه أنه ارتفع على نسبة 3,6% سنة 2004 و هذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية ، لاسيما من أجل التنمية و كذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004 . كما قد بلغ الناتج الداخلي الخام 84,6 مليار دولار سنة 2004.

ثانيا : البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

سبق وان اشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي²

1- شبكة المواصلات:³

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر بـ 107324 كلم ، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية ، ويبقى الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005 سوى 160 كلم، أما شبكة النقل

¹ مولود حشمان ، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، جامعة الجزائر، ص 5.

² ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 65.

³ المرجع نفسه، ص 65.

بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثية عن الحقبة الاستعمارية ، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم .

2- تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

" لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) ، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم ،" ¹ أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت 2.5 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية. ²

"كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 ، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال ، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع ³ ،" فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة بـ 600 ألف مشترك فقط سنة 2001 ، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002 ، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية

¹ إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، 2002 ، ص 31 .

² ناجي حسين ، مرجع سابق ، ص 65

³ دليل الاستثمار في الجزائر ، 2006 ، ص 21.

الكلية (ثابت ونقال) من 5.28 % سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.¹

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولاً: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر²

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءاً من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

الجدول رقم (13): يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

في الجزائر عام 2005

درجة المؤشر	التغير في المؤشر "نقاط مئوية"	سنة 2005	سنة 2004	
3	-14.2	(14.2)	(6.9)	مؤشر سياسة التوازن الداخلي "عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"
2	-21.30	(31.3)	(13.9)	مؤشر سياسة التوازن الخارجي "عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"
1	-2.0	1.6	3.6	مؤشر السياسة النقدية "معدل التضخم"

المصدر: صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 121.

¹ ناجي حسين، مرجع سابق، ص 66.

² صالح مفتاح، دلال بن سميحة "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44

دليل المؤشر :

أقل من 1: عدم تحسن في الاستثمار

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (13)، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر ، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي :

$$2,33 = [3/(1+3+3)]$$

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانات والمؤهلات التي تتوفر فيها ، ومن اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية .

ثانيا: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر .

I - مؤشرات التنافسية العالمية :

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول"¹، فهذه

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 168 .

المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.¹

الجدول رقم (13) : يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب

مؤشر التنافسية العالمي				المؤشر البلد
مؤشر الأعمال للتنافسية		مؤشر النمو للتنافسية		
السنة	الرتبة	السنة	الرتبة	
2004	89	2004	71	الجزائر
2005	95	2005	82	
2006	85	2006	76	
2004	32	2004	42	تونس
2005	35	2005	37	
2006	26	2006	30	
2004	46	2004	56	المغرب
2005	71	2005	76	
2006	76	2006	70	

المصدر : ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 67 .

"لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2004 (104 دولة) وشمل سنة 2005 (117 دولة) وشمل سنة 2006 (125 دولة) و يظهر الجدول السابق تحلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالبلد المجاورة ، إذ أنها تتراوح ما بين المرتبة 71 و 89 بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 26 و 42 خلال الثلاث سنوات الماضية ، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية ."²

II - ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :³

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال و بروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ، ويعني ذلك

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 67 .

² المرجع نفسه ، ص 67 .

³ المرجع نفسه ، ص 68 .

إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها وتخفيض تكلفتها، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (14): يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب

تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني			المدة الزمنية اليومية عمل			عدد الإجراءات			الترتيب العالمي 2008	البلد
2008	2004	2003	2008	2004	2003	2008	2004	2003		
13,2	27,3	31,9	24	26	29	14	14	18	125	الجزائر
8,3	11	16,4	11	14	46	10	9	10	88	تونس
11,5	12,3	19,1	12	11	36	6	5	11	129	المغرب

المصدر: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 68

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة (الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس والمغرب في سنة 2006) وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2008 إلى المرتبة 125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب، ويعو سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

III- مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

الجدول رقم (15): ترتيب الجزائر - تونس - المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

المؤشر المركب لقياس	مؤشر FDI الوارد 140 دولة سنة 2002		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الحرية الاقتصادية		المؤشر البلد
	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات	2006 177 دولة	2002 162 دولة	2006 161 دولة	2002 155 دولة	
ثروة الأمم الناهضة (70) دولة سنة (2002)							
54	96	111	103	106	119	94	الجزائر
35	74	67	89	97	99	86	تونس
49	90	101	124	123	97	86	المغرب

المصدر: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69

1. مؤشر الحرية الاقتصادية :

"يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 و ذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية."¹

مكونات المؤشر: يستند هذا المؤشر إلى (10) عوامل تشمل:²

- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكال الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛

¹ زين منصور، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص 143 .

² المرجع نفسه، ص 143 .

- حقوق الملكية الفردية ؛
 - التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ؛
 - أنشطة السوق السوداء.
- ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

دليل المؤشر :¹

- (1 - 1,95) يدل على حرية اقتصادية كاملة ؛
- (2 - 2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3 - 3,95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية ؛
- (4 - 5,00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

وضع الجزائر في المؤشر :²

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2006 ما بين 3,30 و 3,50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة ، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2,95 .

2. مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:³

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما :

(1 مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر) (FDI Performance Index):

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

¹ ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69.

² المرجع نفسه، ص 69.

³ عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس 2006 ، ص 4

(2) مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential) :(Index)

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ،نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،انتشار خطوط الهاتف الثابت ،انتشار خطوط الهاتف النقال ،متوسط استهلاك الطاقة للفرد ،نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ،التصنيف السيادي للدولة ،حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات العالم ،نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ،حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم .

دليل المؤشر :

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية :

- مجموعة الدول السبّاقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة .
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل هذه المجموعة على 28 دولة من بينها تونس .
- مجموعة الدول دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30 دولة .
- مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40 دولة ، لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 - 1990 يقدر بـ صفر (0) ليصبح في حدود 0,3 خلال الفترة 1998 - 2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004 ، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 - 1990 في حدود 0,198 ليصبح خلال الفترة 1998 - 2000 في حدود 0,216 وكان ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر .

3. مؤشر التنمية البشرية: ¹

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة .
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين صفر 0 % و 100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

دليل المؤشر :

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب 80 % أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50 % إلى 79 % ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50 % .

وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55 % سنة 1980 ليصبح في حدود 69,7 % سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002 والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد .

4. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصاديات الناهضة: ²

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية للبنك الدولي منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية ، وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجذابة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة .

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي :

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 71 .

² المرجع نفسه، ص 71 .

- مؤشر البيئة الاقتصادية ويشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال .
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية .

وضع الجزائر :

تحصلت الجزائر على 1063 نقطة فاحتلت المرتبة 54 من بين 70 دولة وهي تعتبر بذلك من بين البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

5. مؤشر تقويم المخاطر القطرية

جدول رقم (16): يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002 - 2006)

مؤشر الكوفاس			مؤشر انستيتيبيونال انفوستر للتقويم القطري					مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية					المؤشر المركب للمخاطر القطرية				
2006	2003	2002	2006	2003		2002		2006	2003		2002		2006	2003		2002	
الترتيب			ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت
A4	B	B	47,5	33,4	81	31,5	84	41,8	41,21	88	40,8	86	73,3	65,8	85	64	87
A4	A4	A4	57,2	50,7	54	53,7	49	55,78	53,7	49	57,2	57	72,2	73,5	57	71	56
A4	A4	A4	51,8	46,1	59	48,2	58	51,71	53,76	62	53,8	62	73	73,3	49	73	53

المصدر: ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 72

ت: ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة)

ر: رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر

يتكون مؤشر تقويم المخاطر القطرية من المؤشرات التالية:

■ المؤشر المركب للمخاطر القطرية: ¹

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة P R S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Group) وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%) ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%). يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة الى المجموعات التالية:

- من صفر إلى 49,4 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59,5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69,5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79,5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة

ومن الجدول يتضح انه خلال عام 2003 صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 65,8 نقطة بدرجة مخاطرة معتدلة، أما خلال عام 2006 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة بمؤشر قيمته 77,3 نقطة.

¹ محمد قويدري، مرجع سابق، ص 291.

■ مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :¹

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني في السنة (في مارس وسبتمبر) وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية ، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية ، الأداء الاقتصادي ، مؤشر المديونية وضع الديون المتعثرة ، التقويم الائتماني للقطر ، توافر التمويل المصرفي طويل المدى ، توافر التمويل قصير المدى ، توفير الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عند التنازل ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية اقل .

خلال عام 2003 حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة حيث بلغت قيمة المؤشر 41,29 نقطة بدرجة مخاطرة مرتفعة .

■ مؤشر الانستيوشنال انفوستر للتقويم القطري :

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الانستيوشنال انفوستر" مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية يحتسب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحليلين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى ، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة ، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة .

خلال سنة 2003 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة .

■ مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

"يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية ، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة ،

¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.¹

وقد صنف دليل المؤشر إلى:²

1. درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات هي :

A1 : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا ، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

A2 : احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1 ؛

A3 : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد ؛

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا .

2. درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

² المرجع نفسه ، ص 291 .

"استنادا الى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و 2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة وذلك برصيد B ، حيث يفيد ذلك بان للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا." ¹

"أما خلال سنة 2006 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة (A4) التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة 2007." ²

¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 292 .

² ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 73 .

المبحث الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر و المكّسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية :

المطلب الأول : المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مايلي:

أولا : الاستقرار السياسي¹

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجدد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

ثانيا : عدم وجود سوق منافسة :²

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :

1. إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى

¹ علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت ، الجزائر ، العدد 04، مارس، 2005، ص 387.

² بعلوج بولعيد ، مرجع سابق ، ص، ص79-81.

اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب .

2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة .

3. الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 % من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .

4. إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار .

5. أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي .

6. أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

7. كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يجد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربتة لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .

8. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ثالثا : عائق العقار

"من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.¹" كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي²:

1. طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
2. تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
3. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

¹ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66 .

² علي همال ، فطيمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص 385 .

4. أمن المنطقة الصناعية.

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية ."¹

"أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:"²

1. تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
2. الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
3. تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية .

4. تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

المطلب الثاني : المعوقات القانونية و الإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أولاً: الفساد الإداري

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا."³

¹ محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66

² المرجع نفسه، ص 67.

³ بعلوج بولعيد، مرجع سابق ، ص 82.

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية . هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلية في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يلقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر."¹

ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية :

"إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين."²

"و تلعب الجمارك دورا فعلا في هذه العملية للأسباب التالية :"³

1. إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.

2. إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج .

¹ صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق ، ص،ص 124-125.

² بعلوج بولعيد، مرجع سابق ، ص 85.

³ المرجع نفسه، ص 85.

3. إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
4. إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزيف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.
5. إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم .
6. إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الریوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس .

ثالثا : عوائق قانونية أخرى

"عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها ، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية."¹

¹ صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق ، ص 125.

خاتمة الفصل الثالث

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات في الجزائر و مجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدور الأمر رقم: 03-01 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث قدم العديد من الحوافز و التسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و بالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار، و الدراسات التي أنجزت حول عوائق الاستثمار في الجزائر و من أهمها الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2003، و التي كشفت عن معوقات الاستثمار السابقة.

الفصل الرابع:

محاولة قياس أثر الاستثمار
الأجنبي المباشر على النمو
الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل الرابع

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعاً لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته. في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) من خلال التطرق إلى الباحث التالية :

- المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته.
- المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمغيراته

بعدها تم دراسة و استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد و تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج "كوب- دوقلاس" cobb-douglas"، لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008)، حيث أن هذا النموذج مستمد من النموذج المستخدم من طرف "زياد محمد أبو ليلي" و " زكية أحمد مشعل" في دراستهما لعلاقة و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن و ذلك عام 2007 و قد تمت تلك الدراسة خلال الفترة (1976-2003). و سوف يتم تقدير دالة الإنتاج باستخدام رأس المال، العمل، و الواردات كعوامل إنتاج، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي و الأجنبي كعوامل مستقلة، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج، سيتم استخدام الناتج الإجمالي GP، و الذي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

قد جاء النموذج على الشكل التالي:¹

$$GP=f(K, FDI, IMP, \varepsilon) \dots\dots\dots(29)$$

حيث:

GP: الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

K: رأس المال المحلي.

FDI : رأس المال الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر.

L: عنصر العمل، مقاس بعدد العمال (العمالة الكلية).

IMP: الواردات من السلع و الخدمات.

ε : حد الخطأ.

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الصيغة التالية:

$$GP=AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(30)$$

¹ زياد محمد أبو ليلي، مرجع سابق، ص 56.

حيث:

$$\alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \alpha_4 = 1$$

وبقسمة طرفي الدالة رقم (30) على L نحصل على الدالة رقم (31):

$$GP/L = (AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} e^{\varepsilon}) / L \dots \dots \dots (32)$$

ومنه:

$$GP/L = AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} L^{-1} e^{\varepsilon} \dots \dots \dots (33)$$

و يمكن كتابة المعادلة رقم (33) بالصيغة التالية:

$$GP/L = AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} L^{-\alpha_1 - \alpha_2 - \alpha_3} e^{\varepsilon} \dots \dots \dots (34)$$

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية:

$$GP/L = A(K/L)^{\alpha_1} (FDI/L)^{\alpha_2} (M/L)^{\alpha_3} \mu \dots \dots \dots (35)$$

"إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين، والتي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي يعني وجودها ترابطاً بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع."¹

¹ زياد محمد أبو ليلي، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالاتي:

- I. الناتج الإجمالي **GP**: ستعتمد الدراسة على مفهوم الناتج الإجمالي **GP** و هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدولار الأمريكي، مضافا إليه الواردات من السلع و الخدمات.
- II. الواردات **IMP_t**: عبارة عن السلع و الخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة ، مقاسه بالدولار الأمريكي .
- III. رأس المال المحلي **K_t** : ويعبر عنه بإجمالي الاستثمار المحلي، مقاسا بالدولار الأمريكي.
- IV. عنصر العمل **L_t**: تعتمد الدراسة على حجم القوى العاملة الكلية (عدد العمال) كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد.
- V. الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI_t**: أو ما يسمى برأس المال الأجنبي ، مقاسا بالدولار الأمريكي.

المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

نحاول في هذا المبحث تقدير و اختبار المعادلات المشكلة للنموذج ، و تحليل نتائجها بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها ، كما تم تقدير النموذج الموصوف في هذا المبحث بواسطة برنامج Minitab V.15 الذي يعد أهم و أشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات ، بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام . وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامج المشار إليه كما يلي :

المطلب الأول : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

لقد تم تحويل النموذج الأساسي إلى الخطي بالتحويل اللوغاريتمي، و تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، و خلال الفترة (1991-2008) كانت المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر كالاتي :

$$LOG(GP/L) = 1,21 + 0,373LOG(K/L) + 0,0244LOG(FDI/L) + 0,444LOG(M/L) \dots\dots(36)$$

$$R-Sq = 96,7\%$$

$$R-Sq(adj) = 96,0\%$$

يتضح من المعادلة رقم (36) المقدرة و حسب الجدول رقم (17) ، وبلاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية $t=1,746$ و ذلك عند درجة حرية (18-2)، كما أن قيمة الاحتمال $P.value$ كانت تساوي 0,000 و 0,033 لكل من الثابت و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و هي أقل من مستوى المعنوية 5%.

كما تبين عدم معنوية معلمة الواردات ، حيث كانت قيمة t المحسوبة $t=1,49$ أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال $P.value = 0,158$ أكبر من مستوى المعنوية 5% . كذلك تبين عدم معنوية معلمة الاستثمار المحلي ، حيث أن قيمة t المحسوبة $t=1,63$ أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال $P.value$ تساوي إلى 0,126 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الفصل الرابع محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,0244) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,0244) ، وهذا الأثر على الرغم من صغره ، إلا أنه إيجابي. كما تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي للواردات على الناتج الإجمالي حيث تبلغ مرونته (0,444) ، و تعتبر هذه المساهمة كبيرة ، و يرجع سبب ارتفاع هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة سنة 1995 بسبب شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية ، و كذلك اعتماد الإنتاج المحلي على العالم الخارجي لتوفير جزء كبير من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج. بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال المحلي على الناتج الإجمالي حيث بلغت مرونته (0,373)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب(0,373).

كما قد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R-Sq(adj)$ نسبة 96 %، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، و الباقي 4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. كما أن نتائج القياس خلال الفترة (1991-2008) من الجدول رقم (18) بينت معنوية النموذج باعتبار معلمات النموذج المجمعة معنوية، لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية ($F=3,34$) ، كما أن قيمة الاحتمال $P.value = 0$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم(17): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على

النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P.VALUE
$\alpha 1$	1,2131	5,05	0,000
$\alpha 2$	0,3728	1,63	0,126
$\alpha 3$	0,02445	2,37	0,033
$\alpha 4$	0,4437	1,49	0,158

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15.

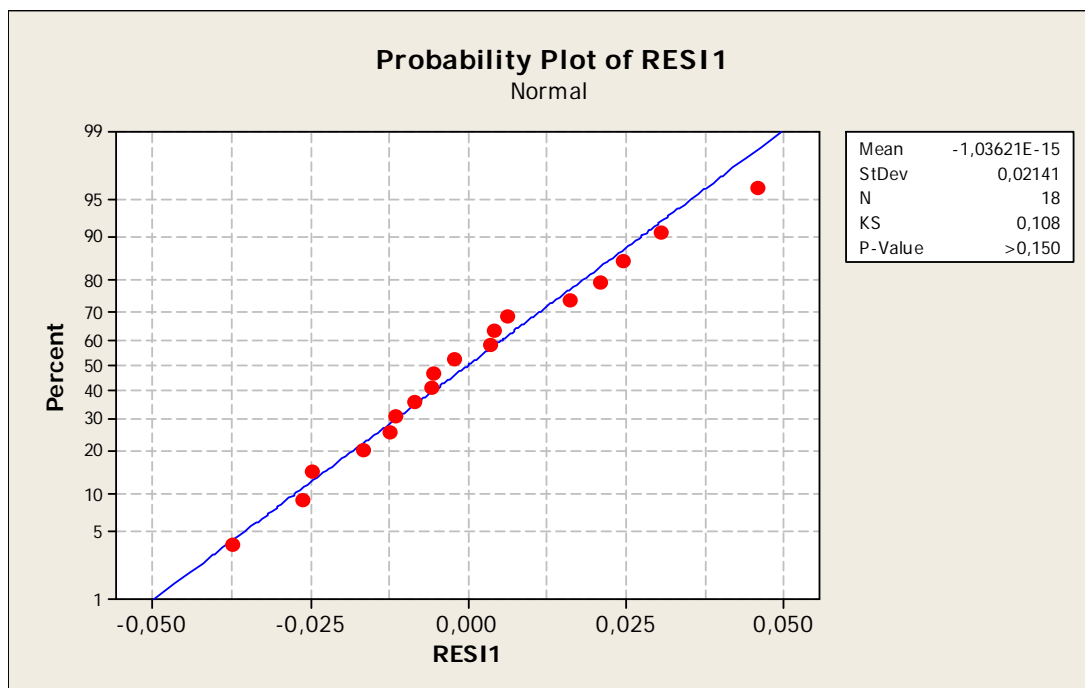
الجدول رقم (18): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	3	0,2277	0,0759	136,41	0.000
الخطأ	14	0,0077	0,0005	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

ومن نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار "كولوموغروف-سميرنوف" Kolmogorov-Smirnov تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث أن قيمة الاحتمال P.value=0,15 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما أدى بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي و هذا ما يؤكد الشكل التالي :

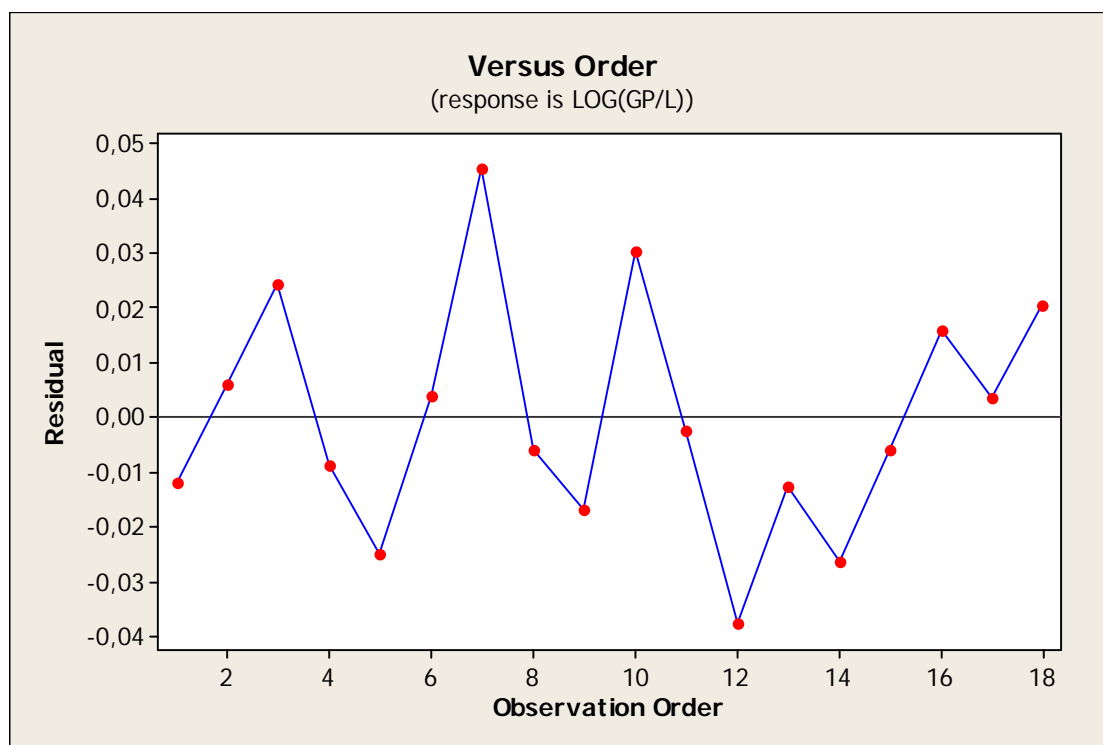
شكل رقم (04): يوضح التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

كما أظهر اختبار $D.W$ وجود استقلال بين البواقي أي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها ، حيث كان من نتائج الاختبار $D.W = 1,7988$ وهي محصورة بين 2 و القيمة الجدولية العليا $d_u = 1,69$. كما أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية، و الشكل الموالي يبين اتجاه و سلوك المتبقيات العشوائية لتحديد نوع الارتباط الذاتي ما بين هذه المتبقيات :

شكل رقم (05): يوضح سلوك بواقي النموذج المقدر



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

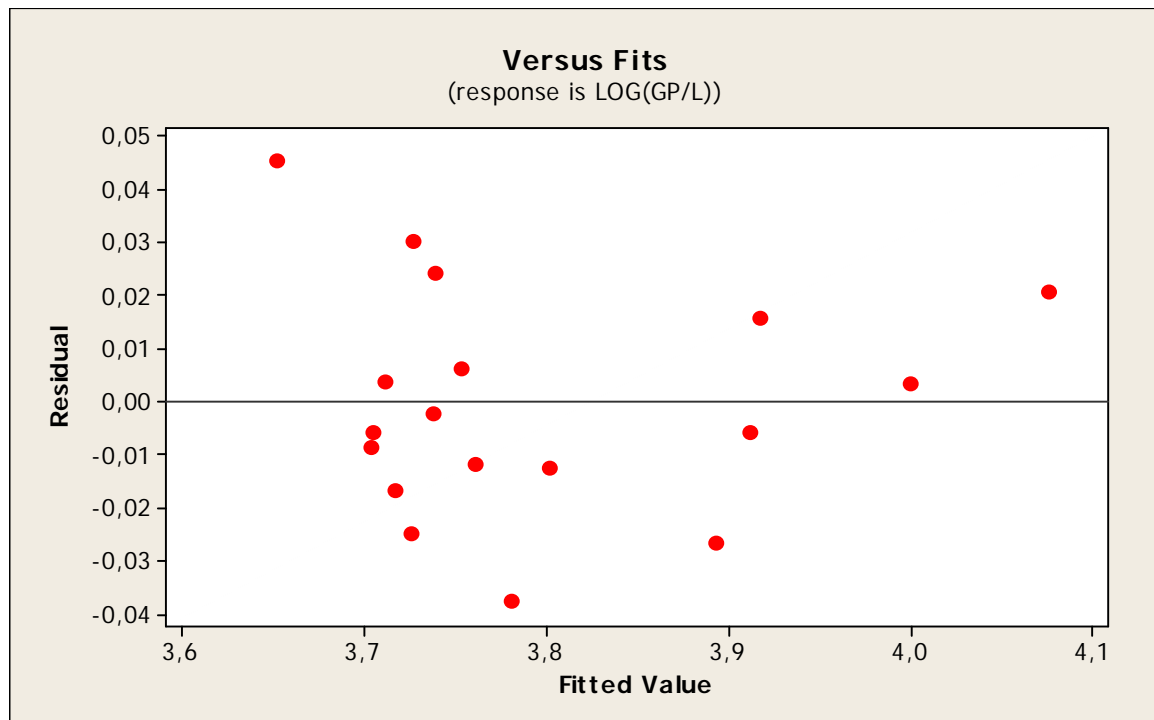
نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه الذي يبين اتجاه و سلوك المتبقيات العشوائية، أنه يدل على عدم حدوث أي ارتباطات متسلسلة سالبة أو موجبة .

كما كان من نتائج التحليل أن انتشار و توزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر أي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة و البواقي الموجبة ، كما أنه لا يمكن

الفصل الرابع محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي ، بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد لذا نحكم بعدم ثبات التباين، وهذا ما يؤكد الشكك في الشكل رقم (06).

الشكل رقم(06): يوضح انتشار البواقي للنموذج المقدر



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

و من أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث أو نفيها فقد ارتأينا أن ندرس أثر كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة على النمو الاقتصادي على حدا و ذلك باستعمال النموذج الخطي البسيط.

المطلب الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008) كالتالي:

$$LOG(GP/L) = 3,65 + 0,105 LOG(FDI/L) \dots \dots \dots (37)$$

$$R-Sq = 31,5\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم(37) و حسب الجدول رقم (19) ، وبالاستناد إلى اختبار t

ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية

الفصل الرابع محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

$t=1,746$ وذلك عند درجة حرية (18-2)، كما أن قيمة الاحتمال P.value لكل من الثابت و متغير الاستعمار الأجنبي المباشر هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4,49) ، كما أن قيمة الاحتمال P.value = 0,015 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R- Sq نسبة 31,5 %، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 31,5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 68,5 % يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,105) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,105)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,561 و الذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (19) : يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P.VALUE
$\alpha 1$	3,6463	61,03	0,000
$\alpha 2$	0,1049	2,71	0,015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

الجدول رقم (20): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف. المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0,0741	0,0741	7,35	0,015
الخطأ	16	0,1614	0,0100	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008) كالآتي:

$$LOG(GP/L) = 0,764 + 0,985LOG(M/L) \dots\dots\dots(38)$$

$$R-Sq = 94,6\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (38) وحسب الجدول رقم (21) ، وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الواردات إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية t=1,746 و ذلك عند درجة حرية (2-18)، كما أن قيمة الاحتمال P.value لكل من الثابت و متغير الواردات هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4, 49) ، كما أن قيمة الاحتمال P.value = 0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R- Sq نسبة 94,6% ، مما يعني أن الواردات تفسر 94,6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5,4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للواردات، حيث تظهر النتائج أن مرونة الواردات (0,985) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الواردات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,985)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,972 مما يعني أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (21): يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P.VALUE
$\alpha 1$	0,7641	4,20	0,001
$\alpha 2$	0,9849	16,67	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

الجدول رقم (22): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CA L	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0,2227	0,2227	277,80	0,000
الخطأ	16	0,0128	0,0008	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

المطلب الرابع: قياس تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008) كالتالي:

$$LOG(GP/L) = 1,40 + 0,765LOG(K/L) \dots\dots\dots(39)$$

$$R-Sq = 94,8\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (39) و حسب الجدول رقم (23) ، وبالاستناد إلى اختبار t

ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار المحلي إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية

الثابت و متغير الاستثمار المحلي هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية

للمنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4, 49) ، كما أن قيمة الاحتمال

الفصل الرابع محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

$P.value = 0$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد $R-Sq$ نسبة 94,8%، مما يعني أن الاستثمار المحلي يفسر 94,8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5,2% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي ، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار المحلي (0,765) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,765)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,974 و التي تعني وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (23): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

P.VALUE	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات
0,000	10,00	1,3980	$\alpha 1$
0,000	17,16	0,7562	$\alpha 2$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

الجدول رقم (24): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف الحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0,2234	0,2234	294,42	0,000
الخطأ	16	0,0121	0,0007	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab 15

خاتمة الفصل الرابع

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم و تحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج Minitab V.15 ، كما تم في الوهلة الأولى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد و قد توصلنا من خلالها للأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، و أن الأثر الايجابي للواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي يفوق أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم قمنا بدراسة أثر كل عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي ، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار بسيط ، و قد تحصلنا على نفس النتائج السابقة.

الخطمة

يتضح لنا من خلال الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية و حتى 1914. ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جدا بتحول الاستثمارات من استثمارات أجنبية مباشرة عامة إلى استثمارات أجنبية مباشرة خاصة، و التوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، و كذا زيادة تدفقات الاستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظرا لتوفر الأسواق الواعدة و القدرة على التصدير للأسواق العالمية.

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها. و نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، و بالتالي تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين، و بالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) ، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره إيجابي.

كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، و حتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، و تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج و تقديم الخدمات الاستشارية و إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الاحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
 - ضرورة توفير محيط أعمال شفاف و خال من البيروقراطية و الرشوة.
 - توفير الاستقرار السياسي و الأمني.
 - الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
 - الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- و في الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن المعلومات و البيانات المقدمة و الأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل للانتقاد و التحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، و أدق تحليلا، و لكل درجات مما عملوا.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1992-2000) القيمة بالمليار دولار	28
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنة 2003 و 2004 و 2005 بالمليون دولار	31
3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2004-2006) بالمليار دولار	32
4	تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات (1985-1998)	52
5	إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية.	53
6	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي.	66
7	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990 - 2008)	72
8	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1998 - 2001)	75
9	الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة (1995-2005)	76
10	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)	77
11	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2009	79
12	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2004	82
13	الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب	87
14	مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب	88
15	ترتيب الجزائر - تونس - المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة	89
16	مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002 - 2006)	95
17	نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	113
18	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	114
19	نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	117
20	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	118
21	نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	119
22	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	119

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	دورة حياة السلعة و مراحل تطورها	1
71	مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.	2
71	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول	3
114	التوزيع الاحتمالي للبواقي	4
115	سلوك بواقي النموذج المقدر	5
116	انتشار البواقي للنموذج المقدر	6

الملاحق

الملحق رقم (1): جدول البيانات الخاصة بالجزائر في الفترة (1991-2008)

ANNEES	GP/L	K/L	IED/L	M/L
1991	5609,86	1447,71	7,92	1085,78
1992	5752,95	1438,24	2,9	1113,47
1993	5804,11	1368,45	2,55	1085,32
1994	4958,34	1180,56	2,49	1023,15
1995	5016,91	1205,61	2,32	1127,83
1996	5191,3	1088,5	24,08	1004,77
1997	4989,32	907,149	22,25	865,92
1998	4999,24	1097,39	42,26	934,82
1999	5014,5	1132,31	42,15	970,55
2000	5720,1	1181,84	37,79	992,74
2001	5437,87	1203,46	96,61	980,6
2002	5537,8	1373,37	82,7	1107,56
2003	6152,66	1488,55	46,25	1190,84
2004	7355,97	1926,56	60,57	1517,9
2005	8047,98	2076,9	68,56	1557,67
2006	8572,51	2107,99	107,65	1545,86
2007	10070,74	2783,78	100,2	1883,15
2008	12491,79	3351,46	157,16	2335,86

Source :- www .worldbank.org

-www.ons.dz

GP/L: الناتج الإجمالي كنسبة من عدد العمال

K/L: الاستثمار المحلي كنسبة من عدد العمال

IED/L: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من عدد العمال

M/L: الواردات كنسبة من عدد العمال

الملحق رقم (02): جدول البيانات المستخدمة في التحليل القياسي الخاص بالجزائر في الفترة

(2008-1991)

ANNEES	LOG (GP/L)	LOG (K/L)	LOG (IED/L)	LOG (M/L)
1991	3,74895189	3,16068018	0,89855797	3,03574144
1992	3,7598909	3,15783091	0,4623194	3,04668045
1993	3,76373535	3,13622823	0,40668931	3,03555807
1994	3,69533647	3,07208718	0,39750593	3,00993927
1995	3,70043661	3,08120859	0,36698425	3,05224489
1996	3,71527616	3,03682782	1,38166131	3,00206572
1997	3,69804134	2,95767866	1,3473818	2,93747527
1998	3,69890384	3,04036249	1,62589954	2,97072657
1999	3,70022731	3,05396366	1,62481454	2,98701687
2000	3,7574037	3,07255834	1,57739068	2,99683763
2001	3,73542868	3,08043261	1,98501054	2,99149153
2002	3,743337	3,13778868	1,91749782	3,044367
2003	3,78906264	3,17276221	1,66510249	3,0758522
2004	3,86663969	3,28478308	1,78224756	3,18124249
2005	3,90568667	3,31741496	1,83604908	3,19247622
2006	3,9331079	3,32386932	2,03199861	3,18917075
2007	4,0030615	3,44463531	2,00087627	3,27488423
2008	4,09662473	3,52523356	2,19634061	3,36844746

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

أولاً: الكتب.

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
2. أسامة كردي، آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية-اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.
4. حسين عمر، الاستثمار والعمولة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2000.
5. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العمولة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، 2002.
6. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العمولة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007.
7. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
8. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2001 .
9. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
10. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2002.
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الـدار الجامعية بالإسكندرية، 2000.
12. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر، 2008.

13. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007.
14. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مصر، الدار الجامعية، 2003.
15. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، 2004.
16. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2007.
17. مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
18. محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009.
19. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
20. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.
21. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، 2000.
22. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية، 1999.
23. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
24. موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الجزائر، دار الملكية، 2000.
25. موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006.
26. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، 2008.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات

1. صدر الدين صواليبي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
2. بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.
3. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
4. زياد محمد أبو ليلي ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن ، 2003.
5. فيصل حبيب حافظ ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005 .

ثالثا: المنتقيات و المؤتمرات

1. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، الجزائر، 2006.
2. حاتم القرشناوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 .
3. طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، مصر، 2006.

4. عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية ، 17-18 نوفمبر، دمشق ، 2008.
5. عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009 .
6. عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2006.
7. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، 2006.
8. معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009.

رابعاً: التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، 2009.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2003.
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم ، 2006.

خامساً: القوانين و المراسيم

1. قانون رقم 63 _ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63 .

2. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180.

3. قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .

4. قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

5. المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990 .

6. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06 / 1991.

7. المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991.

8. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

9. المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما، الجريدة الرسمية رقم 01 / 1994

10. الأمر رقم 95 - 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07 / 1995

11. المرسوم الرئاسي رقم 95 - 88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 23 / 1995 .

12. المرسوم الرئاسي رقم 95 - 306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 / 1995

13. الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .
سادسا: المجلات و الدوريات

1. أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد 03، الجزائر ، 2004 .

2. إبراهيم بخي، الإنترنت في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 01، 2002.

3. بولعيد بلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.

4. زين منصوري، واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005.

5. صالح مفتاح، دلال بن سميعة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43 - 44، 2008 .

6. علي عبد الله ، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 02، الجزائر، 2003.

7. علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت ، الجزائر ، العدد 04، مارس 2005 .

8. محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05، 2007.

9. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008.
10. منور أوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر، 2004.
11. مولود حشمان، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، الجزائر، 2006.
12. ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.
13. نصيب رجم، ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد و المناجمت، العدد 04، جامعة تلمسان، الجزائر ، مارس 2005.
- المراجع باللغة الفرنسية:

I- Ouvrage :

1. CLAUDE Pottier, **les multinationales et la mise en concurrence des salaires**, France, Edition l'Harmattan, 2003.
2. DAVID Begg, STANLEY Fischer, RUDIGER Dornbusch, **macro économie**, 2^{ème} Ed, Paris, Dunod Edition.
3. MICHEL Menry Bouhet , **la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde** , France ,Edition Pearson éducation, 2005.
4. PIERRE Dallence, LUC Lecru, **croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945**, Edition de Seuil, 1999.

II- Revues et Séminaires:

1. AMINE V.Sarkan, **Poverty alleviation towards sustainable development**, Revue Economie et Management , Université de Tlemcen , N° 02, mars 2003 .
2. ABDEL HAMEED M.Bashir , **Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries**, Department of Economics, Grambling University, 1999.

3. ALAYA Marouane, **Investissement Direct Etranger et Croissance Economique**, le cas de la Tunisie, Séminaire Doctoral, Université de Montesquieu, Bordeaux, 25-26 Mars, 2004.

4. MAITENA Duce , **Definition of Foreign Direct Investment, a methodological note** , Banco de Espana , final draft , july 31, 2003.

5. MOHAMMAD Mafizur, MOHAMMAD SHAHBAZ, **Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan**, MPRA Paper, N°29805, Pakistan, 23 Mars, 2011.

III- Rapports:

1. ANDI, **texte régissant le développement de l'investissement en Algérie**, Alger, 2004.

2. CNUCED, **examen de la politique de l'investissement en Algérie** , Nations Unies, Genève, Mars, 2004.

3. OECD, **third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment**, Paris, 1999.

IV- Sites Internet:

1. www.unctad.org/fdistatistics, world investment report 2009.

2. www.unctad.org/annex tables.

3. www.doingbusiness.org/ doing business in Algeria 2010.

الفهرس:

- I.....الإهداء
II.....كلمة شكر
(أ-و).....المقدمة العامة

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

- 02..... مقدمة الفصل الأول
03.....المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر
03.....المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
03.....أولاً: تعريف الاستثمار
05.....ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
07.....ثالثاً: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر
08.....المطلب الثاني: المناخ الاستثماري و محدداته
08.....أولاً: تعريف المناخ الاستثماري
09.....ثانياً: محددات المناخ الاستثماري
11.....المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
11.....المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
11.....أولاً: النظرية الكلاسيكية
12.....ثانياً: نظرية عدم كمال الأسواق
13.....ثالثاً: نظرية الميزة الاحتكارية
14.....المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
14.....أولاً: نظرية توزيع المخاطر
15.....ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج

19.....	ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دونينج في الانتاج الدولي.
21.....	رابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).
22.....	المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و مراحل تطوره و اتجاهاته.
23.....	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
23.....	أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض.
23.....	ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
26.....	المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته.
26.....	أولا: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.
29.....	ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر.
34.....	خاتمة الفصل الأول.

الفصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

36.....	مقدمة الفصل الثاني.
37.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
37.....	المطلب الأول: النمو الاقتصادي.
37.....	أولا: تعريف النمو.
39.....	ثانيا: مقاييس النمو.
41.....	المطلب الثاني: تعريف التنمية و قياسها.
41.....	أولا: تعريف التنمية.
42.....	ثانيا: قياس التنمية.
43.....	المبحث الثاني: نماذج النمو النيو كلاسيكية و الحديثة.
43.....	المطلب الأول: نماذج النمو النيو كلاسيكية.
43.....	أولا: نموذج هارود-دومار.
45.....	ثانيا: نموذج سولو.

47.....	المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي.....
47.....	أولاً: نموذج رومر
49.....	ثانياً: نموذج روبيلو.....
51.....	المبحث الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
51.....	المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
51.....	أولاً: على مستوى الدولة المضيفة.....
54.....	ثانياً: على مستوى الدولة المصدرة.....
54.....	المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
54.....	أولاً: على مستوى الدولة المضيفة.....
56.....	ثانياً: على مستوى الدولة المصدرة.....
57.....	خاتمة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

59.....	مقدمة الفصل الثالث.....
60.....	المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
60.....	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....
60.....	أولاً: قوانين الاستثمار في الجزائر.....
66.....	ثانياً: الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
72.....	المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و توزيعه.....
72.....	أولاً: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
74.....	ثانياً: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....
81.....	المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
81.....	المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي
81.....	أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية.....

83.....	ثانيا: البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات
85.....	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
85.....	أولا: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر
86.....	ثانيا: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر
100.....	المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
100.....	المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية
100.....	أولا: الاستقرار السياسي
100.....	ثانيا: عدم وجود سوق منافسة
102.....	ثالثا: عائق العقار
103.....	المطلب الثاني: المعوقات القانونية و الإدارية
103.....	أولا: الفساد الإداري
104.....	ثانيا: عدم توفر الشفافية الجمركية
105.....	ثالثا: عوائق قانونية أخرى
106.....	خاتمة الفصل الثالث:

الفصل الرابع

محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

108.....	مقدمة الفصل الرابع
109.....	المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و التعريف بالمتغيرات
109.....	المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم
111.....	المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج
112.....	المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي
112.....	المطلب الأول: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
116.....	المطلب الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

118.....	المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي
119.....	المطلب الرابع: قياس تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
121.....	خاتمة الفصل الرابع
123.....	الخاتمة
127.....	قائمة الجداول و الأشكال
129.....	قائمة الملاحق
132.....	قائمة المراجع
141.....	الفهرس